الأبعاد الحجاجيّة والتداوليّة للمناظرة النّحويّة
ـ تحليل مناظرة الجرمي والفـرّاء ـ (2)

أ. سعاد معمر شاوش
جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر2 -

norealarab12@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2019/09/23 تاريخ القبول: 2019/11/16. تاريخ النّشر: 10 /03/ 2020

الملخّص: ترتكز إشكاليّة هذا المقال على تقييم بعض الأدوات المنهجية الحجاجيّة والتداولية ، لمعرفة مدى قدرتها على تحليل خطابات متنوعة غير تلك التي تعودنا أن تمارس عليها آليات تحليل الخطاب الحجاجي كالنّصوص الأدبيّة والدّينية والفلسفيّة. وستكون مناظرة الجرمي والفراء نموذجا لقراءة الخصائص الاستدلالية للخطاب النّحويّ قراءة حديثة وفق الآليات الحجاجية التي تستثمر في مختلف النصوص وخاصة منها الحوارية التفاعلية ، فتكون غاية هذا التحليل اكتشاف البنية المضمرة وربطها بمقاصدها الخطابيّة. ممّا يسمح بمقاربة المفاهيم اللسانية التداولية التراثية وتجلية الفروق بينها وبين نظيرتها الحديثة.

الكلمات المفاتيح: مناظرة نحويّة ، خطاب حجاجيّ ، آليات تداوليّة ، استدلال نحوي.

The argumentative and pragmatic dimentions of the grammatical controversy

Abstract:

the problematic of this article is to evaluate the methodological, argumentative, and pragmatic processes. And to determine their capacity to analyse a variety of discourses other than those where we often inclined to apply these mechanisms of analyses of argumentative discourses such as literary, religious and philosophical texts. The debate between Al-farra' and Al-jarmii will serve as a model for the modern reading of the inferential characteristics of the grammatical discourse ; in terms of the argumentative mechanisms practiced in various texts, especially the interactive texts, this analyse aimes to discover the Implicit structure and its discursive intentions. This makes it possible to approach the traditional pragmatic linguistic

concepts and to reflect the differences between them and their modern counterparts.

Keywords: grammatical controversy; argumentative discourse; pragmatic mecanisme; grammatical inferential.

1- مقدمة:

لطالما ارتبط الإقناع الحجاجيّ في الأبحاث الكلاسيكيّة الغربيّة (المنطق والبلاغة) بوظيفتين أساسيتين هما: التّأثير على العاطفة والتّأثير على العقل، بينما تعطي الجهود الحديثة الّتي تسعى إلى إيجاد تفسير للظواهر الخطابيّة من خلال تداخل الاختصاصات والمجالات المعرفيّة (l'interdisciplinarité) للإقناع أبعادا نفسيّة واجتماعيّة وثقافيّة متشعبة تجعله يرتبط بالاستراتيجيات الموظفة من أجل أن تنفذ الحجة للبنية المعرفية للمتلقي.

والمناظرة تقوم على أساس مهم من الإقناع العقلي خاصة إذا كانت تتعلق بالاستدلال العلمي لموضوع معرفي ما كالخطاب النحوي الذي بين أيدينا، فهو من الشواهد التاريخية التي تثبت أنّ الخطاب العلمي يقوم على الإقناع أكثر من الإمتاع والاستمالة العاطفية اللذين يقفان:« في مقابل الإقناع، وجوهره الأطروحة والأطروحة المضادة، ذات التوجه المنبني على مسار استدلالي منظم، المحتمل للمعقول والمقبول من الرأي المخالف.»[1]

فالمواقف الخلافية والاعتراضات التي كانت تشتهر وقائعها في المناظرات النحوية بين علماء الرعيل الأول كانت تؤطرها أصول استدلالية خاصة كالقياس والتقدير وغيرها من الأدلة العقلية والسماعية، وكانت غايتها إثبات الأحكام والتصورات التي تحتاج للتعليل والتفسير، واستثمرت لتعزيز الآراء المتعارضة والمواقف المتباينة التي تتجلى بوضوح في خطاب المناظرة، ولكنها قد تحمل من المفاهيم والدلالات ما يتجاوز مسألة الإقناع والاقتناع ومعنى ذلك أنّنا نفترض وجود بنية خطابية مضمرة تقف وراء التشكلات الحجاجية ونسعى لتأويلها اعتمادا على ما قدمته الجهود اللسانية التداولية الحديثة، وهنا قد يكون من الضرورة العلمية أن نسأل عن: **قدرة الآليات التداولية والحجاجية لاستكناه ما يقف وراء خطاب المناظرة النحوية التي حصلت بين الجرمي والفراء؟**

2- المفاهيم الأساسية لتحليل خطاب المناظرة النحوية:

المناظرة التي جرت بين هذين العالمين عبارة عن خطاب نحوي حجاجي؛ فلو نظرنا إلى نص المناظرة[2] وفق سياقه التاريخي والثقافي للاحظنا أنّ هذا النوع من الخطاب جرى وفق أصول المناظرة التي وضعها علماء المنطق والجدل الإسلامي، بحيث كانت تحمل جملة من

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

المقولات المهمة يظهر من خلالها الخطاب النحوي كفاعلية حركية تمثّل تفاعل المتخاطبين في جو علمّي جدلّي ، وعليه تتباين وظائف المتناظرين حسب سياق المناظرة ، ولذلك يعرّف جون ميشال آدم J.M.Adam **الخطاب الحجاجي** تعريفا وظيفيا مراعيا فيه مواقف المُتلفظين له يقول:« الخطاب الحجاجي مُوجّه للتأثير على آراء أو مواقف أو تصرفات مُخاطب أو مستمع ما وذلك بجعل أيّ ملفوظ (النتيجة) موثوقا به أو مقبولا بدعمه بمختلف الطرق ، بالنظر إلى قول آخر(الحجة- المعطيات- الأسباب). وبحسب التعريف ، فإنّ القصد من الحجة-المُعطاة هو إثبات قضّية ما أو رفضها.»[3]

فهذا خطاب قائم على بنية حوارية تُضمر الخصومة أو الخلاف ؛ وهو خلاف مذهبي كان منتشرا في زمنِهم ومؤطرا لسياق المناظرة ومحددا للمفاهيم والمصطلحات التي وردت فيها« **فالخطاب له مقامات**.. »كما بيَّنه ابن تيمية في (درء تعارض العقل والنقل)[4]. ومن البدهيّ أن يؤدي هذا الاختلاف في الرأي إلى توظيف أدلّة نحوية متفقة في نوعها مختلفة في مقاصدها ؛ حيث استند الجدل العلمي في خطاب المناظرة إلى آليات حجاجية أساسها الاستدلال النحوي العقلي الذي غلب على ما جاء من أدلة نحوية تخلو من أي شاهد سماعيّ.

2-1- المقولات الحجاجية:

لا يمكن أن نتحدث عن تداولية القول الحجاجي في هذا النوع من الخطاب النحوي ونحن نجهل السياق الثقافي والعلمي الذي تشكلت فيه المناظرة ، لأنّه أمر ينعكس على جهاز المفاهيم الموظف في النص ، وهذا يجعل للنصوص التراثية خصوصيتها التي يجب أن تراعى في التحليل والتأويل سعيا لتطبيق مقولات التداولية والحجاج الحديثة ؛ ويمكن أن نختصر أهم هذه المقولات في الآتي:

2-1-1- الاستدلال L'inférence:

عندما يوصف الحجاج بأنّه مسار استدلالي منظم تخطر فكرة الفرق بين **الحجاج والاستدلال** ولذلك: ينبغي القول إنّ **الحجة والدليل** بغض النظر عن الاختلاف في المعنى اللغوي ففي الفهم العام لوظيفتهما الواحدة ؛ هما يتشابهان في كونهما يرتبطان بالعمليات المنطقية التي تسمح بإثبات الرأي أو تقديم الحكم باستخدام الدليل أو الحجة ، إلاّ أنّ الاستدلال ليس مشروطا بمواقف جدلية كما هو حال الحجاج. كما أنّ الاستدلال أوسع لأنّه يتعلق بالاستدلال المنطقي وآخر طبيعي أو عفوي (كما هو حاصل في الكلام العادي)، «فالفرق الأساسيّ الذي لا بدّ من مراعاته أنّ الاستدلال في المنطق والنّظريات العلميّة والتّطبيقات التكنولوجيّة قائم على وضوح نسبيّ لعناصر مجموعة الانطلاق ولإجراءات توليد المدلولات في حين أنّ الاستدلال العفوي رهين العناصر المستمدة من السّياقين المقامي

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

والمقالي عند التخاطب.»[5] وهذا لا يعني الاختلاف المطلق ذلك أن آليات الاستدلالين تتقاطع مادام المتكلم لديه بنية عقلية وذهنية واحدة ، فالمختص في مجال علمي ما يستفيد من تقنيات استدلالية صريحة صناعية ، ولكن في مخاطبته اليومية - بتنوع مقاماتها- يستحيل أن يكتفي بأشكال الاستدلال العلمي.[6]

فهما بهذا المنظور عمليتان مختلفتان: أمّا **الحجاج** كعملية فكرية وخطابية فيطلق في تقاليد الحكماء على استعمال الحجة لإثبات موقف ما ودحض موقف مضاد ، إلّا أنّ أصحاب نظريات الحجاج الحديثة يوسعون مفهومه حيث يعتبرون أن كل خطاب مهما كان نوعه يتضمن حجة صريحة أو مضمرة[7] ، ولأجل ذلك يمكن استعمال **الاستدلال** المنطقي العقلي كالاستنتاج أو الاستنباط والاستقراء أثناء المحاججة لتنظيم عرض الحجج. ويمكن استعمال حجج أخرى منقولة أو مصنوعة ، فإن كانت خاطئة لأغراض مختلفة سميت مغالطة[8].

كما أنّ طلب الدليل لا يكون بغرض المعارضة أو الدفاع وحسب وإنّما قد تكون غايته إدراك المعرفة والوصول إلى الحقيقة. فالاستدلال هو: «انتقال من حكم إلى آخر ، الحكم الأخير لا يكون صادقا إلاّ إذا كانت مقدماته صادقة.»[9] ومن أشهر طرقه الاستنتاج أو الاستنباط La déduction وهو «انتقال من العام إلى الخاص أو من قاعدة أساسية إلى استنتاجات في نموذج معطى.»[10] والذي تترتب عنه أنواع الأقيسة المنطقية المشهورة والخطابية ومن أهمها عند أرسطو في فن الخَطابة: «القياس المضمر».[11]

2-1-2- القياس المضمر Enthymème:

من حيث المنطق الاستدلالي للحجاج القائم على الحجج والأقيسة ، يرتبط تصور هذا النوع الاستدلالي دائما بفكرة المضمر **l'implicite** أو المضَمن في الخطاب **sous-entendu** ، في كل مستويات الحجاج التي تبيّنها نظريات الحجاج (الغربية) وهي: القاعدة العامة للحجاج ، البنية الشكلية للحجاج ، والمسار الاستدلالي للحجاج.

أ- القاعدة العامة للحجاج: « من حيث تواضع مجمل نظريات الحجاج على كونه مُساءلة **للمسكوت عنه** من حيث موقع الاعتراض, أو من جهة الاختلاف الجزئي ، بقصد استقصاء الأثر **المُضمن** من القول ؛ ذلك أنّ الحجاج يقوم أساسا على وضع حدّ لسؤال طُرح بهدف إيجاد جواب ، يُتوقع أن يكون نهائيا.إنّه ، على هذا يتناول القضايا ابتغاء إخراجها من وضعها الإشكالي أو موقف مُفارق ، تاركا المجال لخيارات أخرى ممُكنة أو آراء مُباينة.»[12]

ب- البنية الشكلية للحجاج: والتي تبقى مستترة في الخطاب لا يكشف عنها سوى تحليل وتأويل العلاقات الحجاجية « وتقوم على تعالق النتائج والمُقدّمات ، وتسلسل القرائن ودقة

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

ترابطها ، بحيث تكون الأولى مؤدية للثانية ، واللاحقة مُبررّة للسابقة ، بشكل يبقي على طابعها الاستفهامي القابل لإعادة المُساءلة».[13]

ج- المسار الاستدلالي للحجاج: «المُتبع في المُناظرات الخطابية: وأغلبه مُتولّد عن قاعدة عامة مدارها مواقف داحضة لأطروحات ظاهرة أو **ضمنية** بواسطة تقنيات حجاجية وأقيسة ــ سواء **الإضماري** منها ، الأحبّ إلى أرسطو ، أو الاستقرائي المُنطلق من الخاص إلى العام ــ ، تقتضيها بالضرورة مسافة مُعينة فاصلة بين الطرحين المُتواجهين ، التي كلّما كان **نوع الخلاف فيها موضوعيا ، تمحورت آلياتها حول كُنه القضية بغضّ النظر عن أصحابها ، وكلّما كان ذاتيا نركزّ حول الأطراف المتحاورة الفعلية أو المُتخيلة**»[14]

إذًا القياس المضمر الأرسطي يشكل حجة منطقية مهمة تتكون من مقدمة كبرى أو موضوع ومقدمة صغرى أو محمول ، ونتيجة. هذه الأركان قد يحذف أحدها في الاستدلال فيسمى قياسا مضمرا ولذلك يُعْرَفُ في البلاغة والمنطق الكلاسيكيين أنه:« ينطلق الاستنتاج من حقائق مقبولة مُسبقا ، لذلك يقوم **القياس الإضماري على إخفاء إحدى مُقدّمتيه** باعتبارها مُسلمة ، كما يتّضح من المثال الشهير:" زيدٌ اتّخذ حرسا ، فهو طاغية". إنّ اتّخاذ زيد الحرس حقيقة عامّة مفادها أنّ كلّ الطُغاة يتّخذون الحرس عند استحواذهم على السُلطة. بينما يقوم الاستقراء على حدث خاص يأخذ ملمحا عاما ، ومثاله:" سُقراطُ يلهث ، إنّه محموم". إذ يبدو اقتران الحمّى باللّهاث نتيجة متّفق عليها. يميّز أرسطو ، إذن بين الاستنتاج (القياس الإضماري) حيث يتمّ اعتبار حدث خاص بمثابة عام ، وبين الاستقراء (المثال) المُنبني على حقيقة عامة موجودة مُسبقا في الذّهن. بيد أنّ تأمّل هذا التمييز قد يُشاكل بين الاستدلالين ، لأنّ الشقّ التالي من المثالين نتيجة للأوّل على سبيل الاحتمال فقط.»[15]

3- الرّؤية الحجاجية التداولية للتحليل: نموذج جاك موشلر Jaques Moeschler

يُحاول موشلر في كتابه (**الحجاج والمحادثة 1985**) بناء نظرية تداولية حجاجية لوصف وتأويل البنى الحوارية. حيث تبنى نظرية التداوليات المُدمجة مُحاولا إعادة صياغتها ، وتعميق أهم مفاهيمها ، استكمالا لمشروع ديكرو Ducrot وأنسكومبر Anscombre[16] :

3-1- الخطاب الحجاجي: يعتبر موشلر الخطاب الحجاجي خطابا:« يُعطي ما يكفي من الحجج ، لتبرير هذه النتيجة أو تلك ، ويُنشئ الحجاج من العلاقة بين الحجج وبين النتيجة.»[17] وهي علاقة حجاجية وليست بُرهانية ، فالحجج تتعدد ، وتختلفُ درجة قوّتها ، وما دامت الحجة حين تدخُل فئة حجاجية ، تُصبح قابلة للدحض ، يمتنع أن تدخُل في الفئة الحجاجية المُقابلة لها.[18]

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

من هذا المفهوم ينطلق موشلر لتحديد جملة من العلاقات الحجاجية ؛ مُفرقا بداية بين الحجة والبرهان ، فالحجاج يهتم بالحجج الظنية لا القطعية ، لأنّها قابلة للمناقشة والجدل. كما بيَّن أن وظائف هذه الحجج تختلف حسب وجهتها فقد تكون للدفاع عن دعوى ما أو الاعتراض عليها ، ومهما اختلفت درجة قوتها فهي تخدم هذه الجهة ، وبالتالي تصنف ضمن فئة حجاجية واحدة ولأنّها ظنية فهي قابلة للدحض أو الرد. والحجج التي تخصص لهذه الجهة المضادة تصنف ضمن فئة حجاجية مُقابلة وعليه فالعلاقات الحجاجية لا تُقيم إلا بمقولات: الوجهة الحجاجية ، والقوة الحجاجية ، والقصد الحجاجي.[19]

2-3- خصائص العلاقة الحجاجية: Propriétés de la relation argumentative

وانطلاقا من هذا المنظور يمكن تلخيص جملة من الخصائص الخطابية والتأويلية للعلاقات الحجاجية وهي:

« أ_ توجد علاقة حجاجية بين مقولين (ح) و(ن) حين يُوجه الأول (ح) لإثبات الثاني (ن) أو لجعله مقبولا. (ح) هي الحجة و(ن) هي النتيجة.

ب- العلاقة الحجاجية ليست بالضرورة علاقة بين عبارتين لسانيتين صريحتين ؛ فقد تكون النتيجة ضمنية ، أو تكون بعض الحجج من طبيعة غير لسانية.

ج- حين تكون النتيجة ضمنية يجب أن تكون قابلة للاستنتاج. يستلزم هذا القيد أن يستخرج المُتلقي من النص أو السياق معلومات كافية لاستنباط النتيجة الضمنية.

د- للحجة وجهة حجاجية تُحدد قيمتها (الحجاجية) ، إذ تملك الحجتان الوجهة نفسها ، حين تخصصان لخدمة النتيجة نفسها ، وتتعارضان في الوجهة حين توجهان لخدمة نتيجتين مُتعاكستين.»[20] وعليه يُصاغ مبدآن لتقييم هذه الحجج: من جانب قوتها الحجاجية أو من جانب التناقض الحجاجي[21] ، فالحجج ترتب ضمن السلم الحجاجي انطلاقا من النتيجة (ن) وابتداء بأكثر الحجج قوة وتتدرج بعدها الأضعف ؛ أمّا سلّم التناقض فيعرض فيه النتيجة (ن) وما يدعمها من حجج (ح) يقابله سلم نقيض النتيجة (نَ) والحجج التي تدعمها (حَ) ؛ بحيث: « توضح هذه الصياغة أنّ هناك حجة أو أكثر تُوجه إلى تحقيق نتيجة أو عكسها ، وأنّ العلاقة بين الحجج تخضع لمبدأ التدرج ، الذي يجعل نجاح أطروحة نجاحا نسبيا وليس مُطلقا ؛ أي أنّ الحجاج ظاهرة تدرجيّة.»[22]

3-3- فعل الحجاج: l'acte d'argumentation

هو فعل كلامي مترتب عن العلاقة بين العبارة الحجاجية والقصد الخطابي ؛ بحيث يكون هذا الفعل دالا بالنسبة للمتكلم والمُتلقي معا ،« وإذا اعتبرنا العلاقة الحجاجية تواصلية ؛ فيكون ، في نفس الآن ، قصديا وتعاقديا ومؤسساتيا.»[23]

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

فهاتان السِّمتان اللتان تميزان العلاقة الحجاجية تُحددان **بمؤشرات خطابية** تتلخص في:
«- تكمن السمة القصدية للحجاج في تحديد العلاقة الحجاجية. حين نعتبر العبارة (س) موجهة لخدمة (ج)، تتحقق السمة القصدية. وقد يتحقق الجانب القصدي في تقديم حجة فلا نعتبر العبارة إلاّ في علاقتها بنتيجة مُعينة ، أو يتحقق في الهدف الحجاجي للفعل القولي.
_ تتحقق الخاصية التعاقدية للفعل الحجاجي بارتباطه بثلاثة أنواع من العلامات الحجاجية (العلامات الأكسيولوجية axiologiques ، العوامل الحجاجية ، الروابط الحجاجية).»[24]
فبوجود **الوحدات المعجمية** داخل سياق حجاجي ما تأخذ قيمة معينة علمية أو اجتماعية أو سياسية وغيرها ممّا يسمح لها بالتموضع داخل سلّم القيم الحجاجي وتترتب حسب وجهتها الحجاجية من خلال إضافة بعض الصيغ كمثل: ذكي — شديد الذكاء- ذكي جدّا — قليل الذكاء —أقل ذكاء — أكثر ذكاء.
ويبقى آخر المؤشرات مرتبطا بالجانب المؤسساتي للفعل الحجاجي الذي يقوم على جملة من الآليات الخطابية وكذا يحدد قوانين التبادل التلفظي للحجج:«إذ يُحدد الفعل التلفظي كحامل للقوانين وواجبات المُتلقين ؛ أي كفعل يضع مجموعة من المعايير داخل إطار التبادل. فمرد ذلك إلى السّمة المعيارية التي يستند عليها.»[25]

3-4- العوامل والروابط الحجاجية: les opérateures et les Connecteurs argumentatifs

من بين أهمّ المُحددات والألفاظ اللغوية التي تُساعد على فهم مقصدية الخطاب الحجاجي ما يسمى بالعوامل والروابط الحجاجية التي تعمل كوحدات تداولية وظيفتها تخدم الحجج وتوجهها ؛ ولهذا يميّز موشلر بين العامل الحجاجي والرابط الحجاجي ؛ على أساس أنّ: «العامل الحجاجي وحدة صرفية تُحول الاحتمالات للمضمون المُطبقة عليه ، وتمد العبارات المتغيرة بإمكانيات استعمالها لغايات حجاجية. الرابط الحجاجي وحدة صرفية تمفصل عبارتين فأكثر ، أو فعلين لغويين فأكثر ، ضمن إستراتيجية حجاجية وحيدة.»[26]
وهي فكرة طورها موشلر من خلال أعمال ديكرو وأسكومبر الذين اعتبرا الحجاج: «علاقة دلالية تربط بين الأقوال في الخطاب تنتج عن عمل المحاجة ، ولكن هذا العمل محكوم بقيود لغوية فلا بد من أن تتوّفر في الحجة ق1 شروط محددة حتّى تؤدي إلى ق2.»[27]
وإذا كانت العوامل تجعل الخيار الحجاجي يقف عند احتمال معين بدل احتمالات الاستعمال الأخرى ، فالروابط تعمل داخل العبارات الخطابية من خلال تموضعها ووظيفتها ؛ ومثل العوامل نذكر أدوات الحصر والنفي والاستثناء ممّا له وظيفة داخل بنية النص أو الخطاب وكل ماله دور في الإحالة المباشرة لها وغير المُباشرة كألفاظ المكان والزمان والعموم

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

والتخصيص ، أمّا الروابط فتعمل ضمن البنية الإسنادية بحيث تساهم في تشكل الدلالات الحجاجية ضمن الإستراتيجية الواحدة كحروف العطف والتوكيد والاستفهام والتعليل.

تجدر الإشارة إلى أنّ تحليل حجج المناظرة بالتقنيات اللسانية الحديثة لا يلغي فاعلية طرائق العلماء القدامى في توضيح كيفية التناظر بين الخصوم من خلال الآليات الحجاجية الخاصة بها كالإثبات والنفي والاعتراض والتنبيه والإفحام وغيرها ، كما يُعرض في أبواب فن المناظرة وعلم الجدل[28] ، وهذا ما سيتوضح بالنظر لمجريات المناظرة في النص الآتي:

4- نص مناظرة الجرمي والفراء:

رُوى أنّ الجرمي حين نزل بغداد ، ناظر الفرّاء مُناظرة مشهورة ، وكان موضوعها: ما يراه سيبويه من أنّ العامل في المبتدأ هو الابتداء ، وما يراه الفراء وغيره من الكوفيّين من أنّ العامل في المبتدأ هو الخبر ، والمُناظرة مرويّة على هذه الصّورة: «اجتمع أبو عمرو الجرميّ وأبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء ، فقال الفرّاء للجرميّ: أخبرني عن قولهم:"زيدٌ منطلقٌ" ، **بِمَ رفعوا زيداً؟** فقال له الجرميّ: بالابتداء. فقال له الفرّاء: ما معنى الابتداء؟ قال تعريته من العوامل. قال له الفرّاء: فأظهِرْهُ. قال له الجرميّ: هذا معنى لا يظهر. قال له الفرّاء: فمثِّـلْه إذًا ، فقال الجرميّ: لا يتمثّل. فقال الفرّاء: ما رأيت كاليوم عاملا لا يُظهَر ولا يتمثّل! فقال له الجرميّ: أخبرني عن قولهم:" زيدٌ ضربتُه" **بِمَ رفعُوا زيدًا؟** فقال: بالهاء العائدة على زيد. فقال الجرميّ: الهاء اسم ، فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفرّاء: نحن لا نبالي من هذا ؛ فإنّا نجعل كلّ واحد من الاسمين إذا قلت:" زيدٌ منطلقٌ" رافعا لصاحبه ، فقال الجرميّ: يجوز أن يكون كذلك في" زيدٌ منطلقٌ" ؛ لأنّ كل اسم منهما مرفوع في نفسه ، فجاز أن يرفع الآخر ، وأمّا الهاء في "ضربته" ؛ ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم؟ فقالَ الفرّاء: لا نرفعه بالهاء ، وإنّما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمّي: ما معنى العائد؟ قال الفرّاء: معنى لا يظهر ، قال الجرمّي: فأظهره. قال الفرّاء:لا يُمكن إظهاره. قال الجرمّي: فمثِّله. قال: لا يتمثل. قال الجرمّي: لقد وقعت فيما فررْتَ منه. فحُكيَ أنّه سُئل الفرّاء بعد ذلك ، فقيلَ له: كيف وجدتَ الجرمي؟ فقال: وجدتُه آية. وسُئل الجرمّي ، فقيل له: كيف وجدت الفراء؟ فقال: وجدته شيطاناً.»[29]

5- الآليات الحجاجيّة في المنّاظرة والاستدلال النّحوي:

يمكن تتبع البنية الحوارية للمناظرة لمعرفة كيفية استخدام الدّليل النّحويّ ؛ لأنّها توصلنا إلى نتيجة مهمة وهي الآليات الحجاجيّة التي مكنت للطرفين الاستمرار في الحوار والمناقشة دون انقطاع ؛ بل والانتقال من مسألة عامل الابتداء إلى مسألة الرافع في الاشتغال للربط بين حكمين مختلفين والاستدلال عليهما. ولذلك يمكن أن نصوّر البنية الاستدلالية

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

للمناظرة على أنّها تحمل في كل موقف رأيا يقتنع به المناظر ويدافع عنه ويبني حجته على أساسه ؛ وهذا ينطبق على الطرفين:

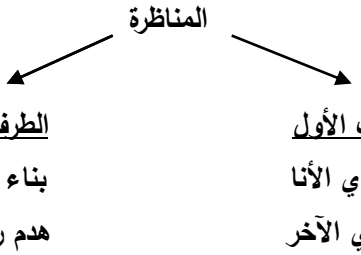

إذًا تتحدد دورة التخاطب حسب **مقصدية** المتناظريْن في هذا الخطاب الحجاجي باعتبارها مزدوجة الطرفين لا متعددة الأطراف كبعض المجالس التي قد تتعدد فيها الآراء والأحكام (القضاء ، المنطق ، الأدب والنقد... وغيرها) ؛ فالفرّاء يريد إبطال دعوى الجرمي وإثبات عامل الترافع في الجملة الاسمية وهو عامل لفظي والعائد في الاشتغال وهو الضمير (**الطرح الأول**: يتضمن بناءً وهدما)، بينما يؤكد الجرمي دعوى عامل الابتداء في الجملة الاسمية وفي رافع الاشتغال ، لإبطال دعوى مُناظره (**الطرح الثاني**: يتضمن بناءً وهدما). وهذا يبيّن أنّ: «المستدلّ لمذهبه يبذل وسعه في إقامة الأدلة على صحة دعواه ، ولا بد أن يحشد كل ما يدل لمذهبه على بناء صحيح. أمّا معارضة هذه الأدلة وردّها ونقضها فهو أسهل من إقامة بنيان وتشييد أركان مذهب ، فحال الهدم أسهل من التأسيس والبناء...»[30]

ومن أجل تحقيق هذه الغاية وظّف كل عالم منهما ، جملة من **الآليات الحجاجية** لتفعيل دليلين مهمّين من **الأدلة العقلية النحوية** وهما: **القياس** و**العامل**. وبسبب طبيعة هذا الخطاب الجدلي العلمي نلاحظ أنّه لا توجد بعض الآليات: كالصور البيانية ، والتناص وغيرها ، وعليه فإنّ أهمّ ما توفرت عليه عبارات المناظرة ما يلي:

5-1- <u>الاستراتيجية الإقناعية</u>: والتي تضمنت استراتيجيتين جزئيتين هما: **الاستدراج ، والتعجيز**.[31]

يركز التحليل الحجاجي من منظور التداولية المدمجة على التقنيات الخطابية الموظفة في السياقات القولية والكلامية في أنواع الخطابات المختلفة ، وأهمها الاستراتيجيات الخطابية التي توحي إلى أمر مهم وهو: «أنّ الاستراتيجيات الإقناعية للخطاب لا تسلك سبيلا واحدا ، إذ هناك طرائق مُتعددة ومُتباينة في الحجاج. »[32] ومن مظاهر ذلك أنّ النصوص تنحو منحى

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

برهانيا وأخرى تتجه اتجاها تفسيريا وهناك نصوص أخرى تتشكل بطريقة حوارية وسجالية بين أقطاب تلفظية حاضرة في لغة الخطاب غايتها إقناع الآخر.[33]

تظهر استراتيجية **الاستدراج** واضحة من خلال التدرج الذي اتبعه السائل والمُعلّل في هذا النص ليحاول كل منهما أن يسوق خصمه نحو الهدف الحجاجي الذي يريده بتوظيف الأساليب الاستفهامية:

- والدليل أن الفراء بدأ بسؤال الجرمي عن رافع المبتدأ والخبر في " زيد منطلقٌ" وهو يعرف الإجابة من أجل إلغاء عامل الابتداء، لتدعم هذه الإستراتيجية بأخرى وهي **التعجيز**: عندما طلب منه تمثيل وتقدير هذا العامل المعنوي. ويبدو أنّه تعمد هذه الخطة الحجاجية في مقدماته.

- والجرمي بدوره اتبع أسلوب خصمه في الدفاع عن أطروحته ورد الاعتراض على مقدمة دعواه، باستغلاله لحجة الفراء حينما قال:" ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل! "فاستدرجه بدوره نحو الإقرار بوجود عامل معنوي لا يتمثل ولا يُقدر، ولكن بواسطة مسألة أخرى وهي رافع الاسم في الاشتغال عندما يخلو من القرينة الدالة على أنه فاعل لفعل محذوف، وقد أوقعه في **التعجيز** عندما أحال الفراء العمل لمعنى الضمير ثم اعترف بأن هذا المعنى لا يتمثل ولا يُقدر« فاستدل عليه بما اعترفوا بصحته وذلك أبلغ في الاحتجاج.»[34]

وهذه النتيجة الأخيرة في المناظرة تحسب للجرمي بالرغم من أن كلا الطرفين لم يستطع تمثيل العامل المعنوي، لأنّ الفراء أول من بدأ الاستدلال بهذه الحجة فكأنّ الجرمي رد عليه حجته وهو ما يسمى بالقلب، وعدم تمثيل العامل المعنوي يدل على ابتعاد الرعيل الأول عن الأساليب المنطقية التي اتبعها النحاة المتأخرون.

2-5- أفعال الكلام:

يُبيّنُ اهتمام التحليل الحجاجي بالفعل الكلامي الذي يختاره المتبادلون للكلام أهمية المقولات التي تظهر الحركية الخطابية، كأدوار المتخاطبين، وأنواع الأفعال الكلامية ومقاصدهم، بحيث تلعب دورها التأثيري في هذا النوع من الخطاب الحجاجي(المناظرة)، هذه الأفعال تأخذ قيمتها ووظيفتها بوجودها ضمن الفعل الحجاجي ؛ وهي نوعان: **مباشرة** و**غير مباشرة** وهذه الأخيرة مهمة في تأويل العلاقات الحجاجية.

أمّا الاستفهام فغرضه تحقيق الإستراتيجية السابقة ولذلك تتنوع أغراضه حسب مقصدية الخطاب في كل دور متبادل: كالإنكار والتعجب أو التقرير ؛ **فالاستفهام الإنكاري**: يكون لأجل أن ينتبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيرتدع أو يتوقف عن فعله ويعي بالجواب، أمّا **الاستفهام التّعجبيّ**: ففايته أن يعود السامع إلى صوابه وأن يُحاكم نفسه ليشعر بخطئه أو سوء

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

عمله. ومن أقوى أنواعه **الاستفهام التقريريّ** الذي يحمل المخاطب على الاعتراف بالحقيقة دون تعسف ، مع ما يحمله من دليل قاطع ينبه على البراهين والحجج الملزمة وهو من أقوى أنواع الأساليب المقنعة. وعلى كل حال فالسائل في المناظرة ليس سائلا بريئا:« السائل لا يخلو من أحد صنفين: سائل يسأل عن الحكم ابتداءً فهذا متعلّم ، وسائل له نظر في الأدلة يُريد أن يجري مع الخصم مجرى السائل المستفيد فيتنزل معه في السؤالات منزلة الاستفادة والاستعانة في النظر حتى ينقطع الخصم ، وهذا النوع من السؤالات يدخله العلماء في باب المناظرة.»[35]

وأخذا بمبدإ أنّ كل سؤال يحمل قيمة حجاجية لأنّه يثير استنتاجات محددة عند المتلقي نحاول عرض أهم الأفعال الكلامية التي ساعدت على بناء الحجج قصد الدفاع عن الدعوى أو الاعتراض على الخصم وتتمثل في:

الجدول(1) دعوى الفراء: القائلة بعامل الترافع وعامل العائد ؛ المفندة لدعوى عامل الابتداء

الفعل الكلامي	دلالته	نوعه
الفراء: أخبرني عن قولهم: زيدٌ منطلقٌ" ، بِمَ رفعوا زيداً ؟	يتصدر العبارة "فعل أمر" القصد منه تكليف المُخاطب استعراض أدلته وتجهيز نفسه للتعليل. يليه "فعل الاستفهام"الذي يدل على طلب التفسير بالرغم من أن السائل على علم بالإجابة ؛ فكانت هذه الأفعال منطلق استراتيجية الاستدراج.	فعل مباشر: هدفه هدم دعوى الجرمي.
الفرّاء: ما معنى الابتداء ؟	يطرح الفراء سؤالا يريد منه تفسيرا أكثر تفصيلا من سابقه ؛ وهو يخدم استمرار استراتيجيّة الاستدراج.	فعل مباشر: يخدم الهدف السابق.
الفرّاء: فأظهِرْهُ - فمثِّـلْه.	الأمر الطلبي القصد منه تعجيز المُخاطب عن الرد بحجة بيّنة.	فعل غير مباشر: هدفه إنكار دعوى الجرمي
الفرّاء: ما رأيت كاليوم عاملا لا يُظهَر ولا يتمثّل!	النفي الذي استعمله السائل بصيغة التعجب يريد منه إظهار نتيجة استدلاله وهي" لا وجود لعامل الابتداء". (تحقق التعجيز)	فعل غير مباشر: يخدم الدعوى السابقة.

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

فالملاحظ أنّ المناظرة تقوم أساسا على الأفعال الطلبية ؛ فالفراء يوجه الجرمي نحو استدلات معيّنة من خلال أفعال مُباشرة وأخرى غير مباشرة ؛ تنوعت بين صيغ الاستفهام والأمر والنفي وكأنه أراد القول: عللّ ، ثم: اشرح ، ثم: أثبت عن طريق التقدير أو التمثيل. ومنه تكون هذه الأفعال موجهة لاستدلالات الجرمي نحو مسألة الاشتغال من أجل هدم رأي الكوفيين عندما عجز في الظاهر عن إقناع الفراء:

الجدول(2) دعوى الجرمي: القائلة بعامل الابتداء

الفعل الكلامي	دلالته	نوعه
الجرميّ: أخبرني عن قولهم:" زيدٌ ضربتُه "بِمَ رفعُوا زيدًا ؟	طلب التعليل أو التفسير ، وهو منطلق الاستدراج وإجابته مُتوقعة عند السائل لأنّه على علم بها.	فعل مباشر: غايته هدم دعوى الفراء.
الجرميّ: الهاء اسم ، فكيف يرفع الاسم ؟ ..." الهاء في "ضربته" ؛ ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟""	الفعل الاستفهامي يتضمن إنكار الحُكم. والفعل الذي بعده يُعلل سبب الإنكار فهي ؛ وهو ورود الهاء في محل نصب ، وعليه ليست عاملا للرفع.	فعل مباشر: يخدم الهدف السابق.
الجرمّي: ما معنى العائد ؟	الفعل الاستفهامي يخدم استمرارية الاستدراج ، التي ترمي لرفض عامل العائد ، وهو منطلق إستراتيجية التعجيز.	فعل غير مباشر: هدفه إنكار دعوى الفراء.
الجرمّي: فأظهره .. فمثّله	أفعال الأمر الطلبية تكررت عنده بالصيغة نفسها ليوقع مناظره في التعجيز ، أو في التناقض مع موقفه بعد رفضه لعامل لا يظهر ولا يتمثل (الابتداء).	فعل غير مباشر: يخدم الدعوى السابقة.

<u>5-3- الاستدلال(النّحويّ)</u>: ما يبرز في هذه المناظرة هما دليلان: القياس ، والعامل.

- **القياس** عند البصريّين: **العامل** المعنوي الابتداء **مترتب عن القياس** ، الذي يثبته الموضع الفارغ الّذي يسبق المبتدأ ، والدليل هو عودة المبتدأ والخبر إلى حالة الرفع بعد حذف

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

النواسخ أو إبطال عملها عن طريق الإلغاء أو التعليق. ولأنّ دليل التقدير لا يمكنه إثبات الابتداء لجأ إليه الفراء في بناء حججه لرد هذا العامل وإضعاف موقف البصريين.

- **الاستقراء** عند الكوفيين: عن طريق الاستقراء الناقص توصلوا إلى **عامل** الترافع ، قال شوقي ضيف:«وهو رأي واضح الضعف ، لأنّه ينتهي بالكوفيين إلى الدوران في المُحال ، كما يؤول إلى أن يرتفع المبتدأ بشيء يجري على اللسان قبل النطق به.»[36] وهذا رأي لا يمكن الجزم به ما دام الترافع لا يعارض الواقع اللغوي ؛ بحيث يتلازم حضور لفظ المبتدأ المجرد من النواسخ المرفوع حالة الرفع في لفظ الخبر. ومن أهم ضوابط الاستدلال التي تحدث عنها علماء السلف ما أورده ابن تيمية عن استلزام الدليل لمدلوله قال: « ثم الضابط في الدليل أن يكون مستلزماً للمدلول ، فكلّ ما كان مستلزما لغيره أمكن أن يستدل به عليه. فإن كان التلازم من الطرفين أمكن أن يُستدل بكل منهما على الآخر. فيستدل المستدل بما علمه منهما على الآخر الذي لم يعلمه.»[37]

4-5- البنيّة الحجاجية المضمرة: يمثل **القياس المضمر** أهم وسيلة يمكن أن تُبيّن كيفية بناء الحجج في شكلها الفكري العام (الدليل الكلّي) أو في تفاصيلها من خلال المسائل المطروحة. ويمكن أن نمثل لهذه البنية بالشكل المتقابل:

الجدول(3) الظاهر والمضمر في بنية الحجج

بناء الحجج	- دليل الكوفيين: وهو ما اعتمده الفراء: كل ما يؤثر في إعراب المعمول فهو عامل(مقدمة كبرى مضمرة) الترافع يؤثر (مقدمة صغرى مضمرة) الترافع عامل (نتيجة) - الاعتراض: على صغرى دليل البصريين الحجج المدعمة: - التلازم بين حالة الرفع في المبتدأ والخبر. - الاستقراء الناقص. الحجج المضادة: أ - العامل إمّا ظاهر وإمّا مضمر(مقدمة كبرى مضمرة) - الابتداء لا يظهر ولا يتمثل (مقدمة صغرى) - الابتداء ليس عاملا (نتيجة مضمرة)	- دليل البصريين: وهو ما اعتمده الجرمي: كل ما يؤثر في إعراب المعمول فهو عامل(مقدمة كبرى مضمرة) الابتداء يؤثر(مقدمة صغرى مضمرة) الابتداء عامل (نتيجة) - الاعتراض: على صغرى دليل الكوفيين الحجج المدعمة: - التجرد من العوامل اللفظية.(الموضع الفارغ) - القياس النحوي. الحجج المضادة: أ - لا يرفع الاسم الاسم (مقدمة كبرى) - الهاء اسم (مقدمة صغرى) - الهاء لا ترفع المبتدأ (نتيجة مضمرة) - المعمول المنصوب لا يرفع (مقدمة

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

	- العوامل المعنوية مرتبطة باللفظ (مقدمةمضمرة) ب - العائد مرتبط بلفظ الضمير (مقدمة صغرى) - العائد عامل معنوي (نتيجة) - الابتداء غير مرتبط باللفظ (مقدمة كبرى مضمرة) ج - العائد مرتبط بلفظ الضمير (مقدمة صغرى) - العائد لا يشبه الابتداء (نتيجة مضمرة)	مضمرة) ب - الهاء في محل نصب (مقدمة صغرى) - إذًا الهاء لا ترفع المبتدأ (نتيجة) - الابتداء لا يظهر ولا يتمثل (مقدمة كبرى) ج - العائد لا يظهر ولا يتمثل (مقدمة صغرى) - العائد مثل الابتداء (نتيجة مضمرة)
النتيجة	الإلزام	نجاح الحجاج

الواضح أنّ المتناظرين لم يصرحا بالخلفية المعرفية والسبب أنّ جملة من المسلمات والمعارف معلومة عن مذهب كل طرف ؛ فمقدمات القياس في الدليل الكليّ كلها مضمرة في خطابهما ، لا تدل عليها سوى النتائج التي ذكرت في مواطن متفرقة ؛ وانطلاقا من المقطعين الذين يُمكن أن يُقسّم إليهما نص المناظرة ؛ يُمكن أن نرصد المواقف المتناقضة من خلال الحجج التي استعرضها كل من الفراء والجرمي:

- المقطع الأول= الفراء (موقف قوة) > الجرمي (موقف ضعف)

↓ ↓

يسأل يجيب

↓ ↓

يبحث عن تفسير لعامل الابتداء يعجز عن التعليل

- المقطع الثاني= الفراء (موقف ضعف) < الجرمي (موقف قوة)

↓ ↓

↓ ↓

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

يجيب يسأل

يعجز عن التعليل يبحث عن تفسير لعامل العائد

5-5- السلّم الحجاجي:

يبدو أنّ الفراء لم يظهر في موقف قوة لأنّه السائل والمبادر للاعتراض، وإنّما لكون خصمه عجز عن إقناعه. ولكن الجرمي استدرج الفراء -في المقطع الثاني- نحو الإقرار بوجود عوامل معنوية ثم دفعه لتفسير المعنى، والذي عجز بدوره عن إظهاره أو تمثيله وإقناع خصمه، وعليه فإن هدم وإطاحة النقيض هو إثبات لنقيضه. والطريف أنّ الجرمي لم يستحضر دليلا بعيدا عن مسألة الابتداء؛ لأنّه كان في إمكانه رد موقف الكوفيين من خلال الاستدلال بمسألة رافع المضارع وهو التجرد من الناصب والجازم عندهم؛ ولكنّه آثر دليلا من جنس القضية الحجاجية وهو عامل الرفع في الاشتغال في قول:" زيدٌ ضربته".

وعليه يمكن أن نصنف حجج الفراء في مقابل حجج الجرمي بناءً على ترتيبها في السلم الحجاجي:

المقطع1: موقف الفراء الهدم موقف الجرمي البناء

ن رافع (زيدٌ منطلق) ليس الابتداء = الترافع نَ رافع (زيدٌ منطلقٌ) الابتداء

$ح^3$ - ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل ⟵ Ø

$ح^2$ - فمثله إذاً ⟵ حً - الابتداء لا يتمثل

$ح^1$ - فأظهره ⟵ حَ- الابتداء لا يظهر

$ح^0$ - ما معنى الابتداء؟ ⟵ حْ- الابتداء هو تعرية من العوامل.

إذا سلمنا أن كل استنفهام وأمر يضمر نفي دعوى الخصم بهدف الإنكار؛ يتبيّن بأن: سؤال الفراء "ما معنى الابتداء؟" لا يرمي للتعريف وإنما لطلب بيان طبيعة هذا العامل لأنها حجة أقوى من قوله: عرّف الابتداء، تعريفا بسيطا بالحد أو النوع؛ فحجة السؤال عن طبيعته($ح^0$) هي التي تسوق إلى حجة أخرى أقوى منها وهي: عدم إمكانية إظهار الابتداء بلفظ واضح ($ح^1$)، والأكثر منها قوة جعلها في آخر الترتيب وهي عدم إمكانية تمثيل الابتداء عن طريق التقدير أوالتشبيه ($ح^2$). ومن العوامل الحجاجية التي ساعدت على هذا الترتيب الحجاجي نحو هدفه (النتيجة ن): ما الاستفهامية التي وظفها في($ح^0$)، وما النافية التي تدعم النفي الذي يأتي بعدها وهو ما تؤديه أداة النفي "لا" في($ح^3$) ؛ ومن ناحية الملفوظات المعجمية فإن الترتيب الحجاجي يخضع فيها للسلم النحوي لأنّه في أصول النحو اللفظ الذي

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

يُحذف جوازا معناه يمكن إظهاره والحذف الواجب قابل للرد عن طريق التقدير، والثاني يحتاج إلى جهد عقلي أكثر من الأول بالنسبة للنحوي ؛ وحتى يزيد الفراء في قوة ($ح^1$) و($ح^2$) أضاف العوامل المعبرة على الفكر والموقف في قوله "فمثله إذاً" و"كاليوم". (إذاً) التي تحيل إلى استنتاج يُناسب موقف الهدم ؛ وبعبارة تأويلية: مادام عامل الابتداء عدم فهو ليس عاملا. والتي تُقابل نقيضها (نَ) عند الجرمي الابتداء عامل الرفع وحجته (حْ) هي عبارة عن حجة توضيحية بيّن فيها أن الابتداء تعرية من العوامل اللفظية، والملاحظ أن إجابات الجرمي تخضع لسلم ($ح^0$ ، $ح^1$ ، $ح^2$ ، $ح^3$ ،... ،ن) و بالرغم من أن (حَ) و (حً) أضعفت موقفه إلا أنّه أراد بإجابة النفي أن سؤال الفراء لا يُعقل بما أن هذا العامل معنوي.

وبناءً على التوجيهات التي صنعتها الأفعال الحجاجية في استدلال الفراء، انتهى رد الجرمي بعدم إجابة مباشرة رمزنا له بـ: Ø وهو ما يستلزم قولاً مُضمرا يمكن تأويله بعبارة: (بَلاَ، يوجد عامل معنوي تُقرُّون به وهو العائد بالرغم من أنّه لا يظهر ولا يتمثل)، وإن كان لم يصرح بها فقد ذهب لإثبات ذلك من خلال السلم الموجه لهدم دعوى العائد:

المقطع2: موقف الجرمي الهدم — موقف الفراء البناء

- ن رافع (زيدٌ ضربته) الابتداء وليس العائد ⟵ نَ رافع (زيدٌ ضربته) العائد
- $ح^3$ - فأظهر... فمثّله ⟵ حً- لا يمكن إظهاره... لا يتمثل
- $ح^2$ - ما معنى العائد ؟ ⟵ حَ- العائد معنىً لا يظهر
- $ح^1$ - الهاء في محل نصب **فكيف** ترفع الاسم ؟ ⟵ حْ- **لا** نرفعه بالهاء **وإنّما** رفعناه بالعائد
- $ح^0$ - الهاء اسم **فكيف** يرفع الاسم ؟ ⟵ ح- **فإنّا** نجعل **كلا** من"زيد منطلق" رافعا

يحاول الجرمي هدم عامل العائد لإثبات دعوى الابتداء بالانتقال لمسألة رافع" زيد ضربته" بحيث وظف حججه التي تتدرج من سؤاله عن عامل الرفع في الاشتغال من أجل رفضه، وهي ما سيمهد به لحجة أقوى منها وهي تقوم على رفض عمل الاسم الواقع في محل نصب لعمل الرفع ($ح^1$)، ونلاحظ أن لعامل الحجاج"كيف" وظيفة مهمة لتوجيه حجج الجرمي($ح^1$) و($ح^2$) وتقييد حجج الفراء نحو أفعال التعليل والتفسير ؛ واستدراجه نحو حجة التعريف والتبيين عن طريق($ح^2$)، ولذلك ترك الجرمي ($ح^3$) في آخر الحجاج حتى يوقع خصمه في المحجة التي بناها، وقد رد عليه الفراء بإجابات هي من قبيل الحجج التفسيرية، موظفا جملة من العوامل والروابط الحجاجية المهمة "**فإنّ... كل اسم منهما**" في (ح) و"**لا... وإنّما**" في (حْ)، ليؤكد في (ح) على عامل الترافع ويستدل به على عامل الاشتغال، والحجة

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

الأقوى من التشبيه هي التعليل عن طريق التفصيل في (حْ) والتي من شأنها أن تشرح (ح)، وهذا ما توضحه "إنّما" التي أفادت تنبيه المُخاطَب على ما يجب عليه ؛ وهنا ما وجب عليه اعتقاده في العائد كونه المعنى العامل وليس لفظ الضمير في حد ذاته. وبالتالي ساهمت في رد الاعتقاد الخاطئ ، وعلى الرغم من اعتقاد الفراء أن أقوى ما يمكن الاحتجاج به للعائد بأنه معنى(حَ) فإنّها كانت الحجّة التي قادته للإذعان لأنه وقع في مناقضة دليله.

وتساهم العوامل والروابط الحجاجيّة على انسجام الآليات السابقة لإقامة دعوى المتناظريْن ، منها وجود أنواع المؤكدات وأدوات العطف كأنْ والفاء ولقد. كما لعبت الضمائر دورا مهما في ربط الحجج واختصار القول بالإحالة إلى المذهب النحوي كقول الفراء:" نحن لا نبالي" فهو يشير إلى انتمائه لتوجه الكوفيين.

5-6- العبارات الجيهية:

توظف الألفاظ المعجمية والصيغ الصرفية خدمة للدعوى ، بحيث يظهر أثرها في توجيه استدلال كل طرف نحو قصده الحجاجي: ومنها صيغ الأمر: أخبرني/ أظهره/ مثّله ، والتي تكررت عند الطرفين. كما نجد العبارات التقييمية التي وردت في قول الفراء: نحن **لا نبالي** من هذا وهو دليل على جواز الحكم عند الكوفيين ، وقول الجرمي: **يجوز** أن يكون كذلك في"زيد منطلق" ، فكلمة (يجوز) التي استعملها لم تكن قصد الموافقة على عامل الترافع وإنّما يُحاول بها التأسيس المُحكم للنتيجة المتوخاة. ممّا يذكرنا بنموذج ستيفن تولمين Stephen Toulimin في العبارات الجيهية التي بيّن فيها دورها في تحديد نظام الحجج التعليلية نحو(ممكن ، ضروري...) فقوة هذه العبارات متماثلة مهما كان نوع الخطاب المستعملة فيه ، ولذلك يمكن أن نتحدث عن تشابهات أساسية في البنية والإجراءات بين الحجج التعليلية عامة.

وهذه العبارات توظف عادة في المقدمات الحجاجية والتي تُبيّن:« أنّ للمُشكل المطروح عددا من الاقتراحات والحلول الممكنة وأنّ عبارة" الإمكانية" ، وما يُحاقلها من صيغ ، تُلائم تماما هذه المرحلة ؛ لأنّ وصف اقتراح مُعطى بالممكن ، يعني إعطاءه الحقَّ في أن يُفحص. ثمّ نشرع في النظر في الاقتراحات ، والتساؤل عن العلاقة التي تربطها بما نملكه من معلومات ؛ فتنتج وضعيات جديدة ، تلائمها عبارات جيهية أخرى ؛ ونقبل من بين كل إمكانيات الانطلاقة ، أحد الحلول الخاصة ، بكونه الحل (الأحسن) أو (الضروري) ، إلخ.»[38]

6- الوضعيات الحجاجية في المناظرة:

هناك ملاحظة يمكن أن نرصدها في المسار العام للحجاج في هذا الخطاب من خلال الوضعيات الآتية:

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

وضعية الانطلاق ، وضعية الانتقال ، وضعية الانقطاع.

6-1- وضعية الانطلاق:

عادة يتحدث علماء الجدل عن دور المستدل كونه أول من يبدأ المناظرة ويقدم أدلته ثم يليه دور المعترض ، ينبهون ألاّ يُظنّ «أنّ حال المستدل أفضل ، لأنّه هو الذي يبدأ بالمناظرة ، وعلى هذا يستطيع أن يُمسك بزمام المناظرة بما حصل له من الرجحان بالابتداء ، فيبدأ هو بإيراد الأدلة واستدراج الخصم حتى يستجلبه لبلوغ غرضه وانقطاع.»[39] لأنّه قد يقع العكس:«وهو أنّ المعترض ينتظر المستدل حتى يورد حججه وبراهينه ، ثمّ ينقض عليها بالنقض ويهدمها ، والهدم أسهل من البناء ، فإذا حصل له ذلك أظهر أدلته والحق الذي عنده.»[40] أمّا الذي حصل في مناظرة الفراء والجرمي هو أنّ المعترض هو من بدأ وضعية الانطلاق. كما نلاحظ أنه بدأ بطرح سؤاله مباشرة دون مقدمات مسبقة لأنه استخدم تقنية الاستدراج ودون التصريح بموضوعه في البداية وتوضيح مقصده توخيا للإيجاز.

6-2- وضعية الانتقال:

فالانتقال الصحيح في الاستدلال يكون لأسباب مختلفة:« كأن ينتقل المناظر من الدليل الذي استدل به إلى دليل آخر لقصر فهم المخاطب بالدليل عن فهم الدلالة ، أو لغرض الانتقال إلى دليل أكثر وضوحا لا يمكن للمخاطب أن يجحده أو يعترض عليه ، لا سيما إن كان المخالف فيه ميل وظلم ولدد.»[41] وهو ما حصل في انتقال الجرمي من مسألة رافع المبتدأ والخبر إلى مسألة رافع الاشتغال بحيث أراد دليلا آخر لموقفه « ومن انتقل من دليل غامض إلى واضح فذلك طلب للبيان ، وليس انقطاعا»[42].

وعليه فمقاصد المتكلم تحدد اتجاه الاستدلال ؛ فيكون الانتقال من المسألة المتناظر فيها إلى مسألة أخرى في العلم وغيره مضبوطا حتى لا يكون القصد منه الالتفات على ما لزم المناظر والخروج عن المطلوب منه ، وهو من الحيل لإيهام خصمه عدم الانقطاع عن المناظرة وهو ما يسمى "الحيدة". وبالتالي فالجرمي أنتج للفراء دعوى مساوية لدعواه ، باتباعه لتقنية الاستدراج نفسها وتسلسل الأدلة.

6-3- وضعية الانقطاع:

وهو ما تنتهي إليه المناظرة ؛ وذلك إمّا بثبوت دعوى المعلّل وإمّا دعوى المعترض. يقول محمد الأمين الشنقيطي:« لا يخفى أنّه لا بد في المناقشة أن تنتهي بعجز أحدهما عن دفع دليل الآخر ، فإن كان العاجز هو السائل سُمي مُلزما ، وسُمي عجزه إلزاماً ، وإن كان العاجز هو المعلل سُمي مُفحما وسُمي عجزه إفحاما.»[43] ويظهر الانقطاع عند عجز الفراء عن الرد ، وإلزامه

بالحجة التي أنكرها على البصريين وأقرها لنفسه وهي القول بالعامل المعنوي«وهذه نكتة هذه المناظرة ، وهي إلزام الخصم في محل النزاع مثل ما يُقرُّ به.»[44]

7- مناقشة إشكالية المناظرة:

ولأنّ موضوع المناظرة ظلّ بعد الرعيل الأوّل محلّ خلاف نجد أنّ تمثيل علماء النحو المتأخرين المتأثرين بالأساليب الفلسفية للعوامل بالعلامات الحسية قد أثار لبسا ، فإذا كان مذهب الكوفيين هو الترافع على أساس التلازم أو تأثير الألفاظ بعضها في بعض ، فإنّ قول البصريين بالعوامل المعنوية لا يلغي عنهم هذا المبدأ اللغوي المهم ، إلاّ أنّ استدلالهم أخذ منحىً مختلفا عندما دافع ابن الأنباري والرضي عن هذا الموقف ، وأشبه العوامل النحوية بالعلامات الحسية كالإحراق للنار والإغراق للماء ، في حين ظل موقف الكوفيين واضحا برفضهم لعامل الابتداء لأنّه عدم لا يمكنه أن يؤثر في الموجود وهما المبتدأ والخبر ، ومنه فهو عدم عوامل وعدم العوامل لا يكون عاملا.

أمّا البصريون فذهبوا إلى أن العوامل في هذه اللغة هي من قبيل العلامات ؛ والابتداء واحد منها رغم أنه معدوم ، فكان القول بأن العوامل مجرد علامات من الحجج المهمة التي فسّر بها النحاة طبيعة العامل النحوي ، وخاصة المعنوي ، وأورد الأنباري رأيهم قائلا :« إنّما قلنا إنّ العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيا كالإحراق للنار والإغراق للماء ، والقطع للسيف وإنّما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنّما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيءٍ كما تكون بوجود شيءٍ ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التميّيز بمنزلة صبغ الآخر. فكذلك هاهنا.»[45]

فالعوامل كما وصفها الاستراباذي مجرد علامات وليست مؤثرات حقيقيّة ، كإحراق النار وإغراق الماء ، وغيرها من العناصر المادية التي تؤثر حسيا فيما يحيط بها ، والدّليل على كون العوامل المعنويّة علامات ، هو أنه حتى العوامل اللفظيّة التي قد يُؤخذ فيها بالظاهر علامات أيضًا ، لا تعمل حقيقة في المعمول ، يقول ابن جنّي:« العوامل اللفظيّة راجعة في الحقيقة إلى أنها معنويّة ألا تراك إذا قلت (ضَرَبَ) سعيدٌ جعفرًا فإنّ(ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقة شيئا. وهل تحصل من قولك (ضربَ) إلا على اللفظ بالضاد والرّاء والباء على صورة (فَعَلَ) فهذا هو الصوت والصوت ممّا لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل» [46] ويعني هذا أنّ توالي الأصوات في الفعل (ضَرَبَ) لا يمكن أن يكون فاعلا أو عاملا على الحقيقة في اللّفظ-بهذا المعنى- ؛ لأنّ العمل سيكون للناطق بهذه الأصوات ، فالمتكلم إذا شاء رفع أو نصب أو جرّ ،

وليس للأصوات الفيزيائية بحدّ ذاتها ، فهي لا تحدث الفعل (النحوي) في الواقع. وهكذا نعلم أنّ العوامل والمعمولات«كلها أفعال المتكلم لأنها كلام و نطق ، والكلام يفعله المتكلم ويُوجده بعد أن لم يكن ، فهو فعل من أفعاله.»[47]

يبدو أنّ موضوع هذه المناظرة مبني أساسا على فكرة الإقرار بالعامل المعنوي أو رفضه ، وإن كان هناك فعلا عوامل معنوية في اللغة العربية يقبلها منطق نظرية العامل باعتبارها تفسيرا لغويا جائزا ، فنستطيع القول أنّ جهود الباحثين المحدثين في اللسانيات العربية قد أعطت توضيحات مهمة لمقاصد هؤلاء العلماء ، وعلى رأسها فكرة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ـ رحمه الله ـ لتمثيل عامل الابتداء عن طريق مفهوم العلامة العدمية ويصطلح عليها بالصفر أيضا وتفسير رافع الفعل المضارع عن طريق مفهوم الموضع ؛ يقول عن نظرية العامل: « فسُمي هذا الذي يُؤثر في اللفظة الأصلية لفظا ومعنى "عاملا" ، وسُمي كلّ عنصر تأثر بذلك العامل "معمولاً" ثمّ لاحظوا أنّ العامل لا يمكن أن يتقدّم عليه أبداً أحد المعمولين فأعطوا رتبة كل معمول: الأول الثابت ، والثاني القابل للتقديم ، وكذلك تفطّنوا إلى أنّ الأصل بما أنّه أصل يتضمّن عاملا غير ملفوظ سموه الابتداء في المثال وهو (ع ، م) ومعنى ذلك أنّ العامل بما فيه الصفر محمول عليه المعمول الأول تابع له في الترتيب اللفظي والتقديري معا.»[48]

إن القياس الذي يعوّل عليه البصريون في تفسيرهم لعامل الابتداء يصبح أكثر وضوحا بهذه الفكرة التي قدمّتها النظرية الخليلية ، كما يثبت تمثيل عامل الابتداء بالعلامة العدمية ؛ بحيث تتبين طبيعته عن طريق القياس الحملي الرياضي الذي يظهر تقابل البنى المتكافئة لموضع عامل الابتداء والعوامل اللفظية ، وتقابل مواضع بقية المعمولات ، التي تجرد فيها بنية عناصر الجمل الاسمية والفعلية بشكل افتراضي متقابل.

وبهذا الكلام يتبين أيضا أن الدليل الذي كان الفراء يسأل عنه الجرمي موجود في الخطاب النحوي لأتباع الخليل بن أحمد وسيبويه ولكنه كان مضمرا كشفت عنه النظرية الخليلية الحديثة ، فلا يمكن رفض مقولة لسانية ونحوية مهمة كالعوامل المعنوية لأنّ هناك من يرى أنّها تتعارض والواقع اللغوي أو تصنع تناقضا بين الوضع اللغوي ولغة الوصف كما ذهب إلى ذلك صاحب اللسانيات النسبية يقول:« المفهوم الإجرائي الأول هو «الابتداء¢ » ؛ أي عدم التلفظ بالعامل الذي يجلب الرفع وعلامته الضمة للاسم الواقع في «صدر الإسناد» ،..., والمفهوم الثاني هو «المبتدأ» أي القابل الذي عامله الابتداء¢ بشرط أنّ ذاك القابل يكون اسما, أمّا المفهوم الثالث فهو « الضمير المستتر¢ » ؛ أي القابل غير المتلفّظ به, والذي يستلم أثر الفعل العامل المرتب قبله. والجامع بين هذه المفاهيم الثلاثة هو وجودها

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

في النسخة الواصفة مع عدم ظهورها في اللغة الموصوفة، وانتفاء التطابق بين الأصل ونسخته من بواعث الشك في سلامة آليات جهاز الوصف.»[49]

ويضرب صاحب القول لرأيه مثالا عن تقدم الفاعل على فعله: كالإنسانُ تجبّرَ، وهو يرى أنّ عامل علامات الرفع الظاهر على آخر الأسماء التي هي في الأصل فاعل تقدم على فعله هو المتكلّم نفسه، وكان منه ذلك العمل لعلّة وهي الأفعال التي تراكبُ الأسماء بصرف النظر عن رتبتها، ويؤكّد أن المتكلم يرفع (زيدٌ) بلسانه لمعنى وعلّة، في قولنا: زيدُ قام، وعلّة الرفع هي (قام)، والعلّة لا يُنكر تقدّمها وتأخّرها، إذا كان العامل لا يُزايلُهُ التقدّم.»[50]

وهكذا يفترض نظرية عاملية علائقية أساسها طرح مفهوم العامل العدمي والمبتدأ والضمير المستتر على أساس أنّ الألفاظ تصنع العلاقات العاملية والأثر الإعرابي، و وجود الفعل كلفظ يجعله عاملا سواء تقدّم فاعله أو تأخر عنه، يقول: « **بحيث ينتفي من النسخة ما انعدم من اللغة.**»[51]

وهو بذلك يُفسّر العامل بالعلّة الطبيعية ويعتبره عاملا على الحقيقة بوجود الألفاظ وهذا ما لم يقصده علماؤنا في تفسير وإعراب الجمل التي يتقدّم فيها الفاعل عن فعله، يقول: « الابتداء والمبتدأ والضمير المُستتر، جميعها لا يعلمها المتكلّم من جهة اللغة لأنّها عدميّة، وإنّما تأتيه من معرفته لآلة الوصف التي يضعها اللساني لأنّها مفاهيم إجرائية.»[52]

والرد على هذا الكلام يكون من جنس قول صاحبه ؛ فما دامت مفاهيم إجرائية تعود لنظام تعود لنظام الوصف والتعليل دليل على أنّه يجوز الاستدلال بالأمور العدمية كما ذهب إلى ذلك السّيوطي ـ رحمه الله ـ، ثم يستشهد بكلام الرضي الإستراباذي للتدليل على عدم استقرار العلماء الأوائل على مفهوم العامل النحوي، يقول الرضيّ: «ثمّ اعلم أنّ مُحدث هذه المعاني في كلّ اسم هو المُتكلّم، وكذا مُحدث علاماتها، لكنّه نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسُمّي عاملا لكونه كالسبب للعلامة، كما أنّه كالسببّ للمعنى المُعلّم.»[53]

ويقول في موضع آخر: «فالموجد — كما ذكرنا- لهذه المعاني هو المتكلّم، والآلة العامل، ومحلّها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم، لكنّ النحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها — كما تقدّم- فلهذا سُميت الآلات عوامل.»[54]

لا ينبغي أن يُفهم أن في الكلام عاملان: المتكلّم من جهة، والعامل النحوي من جهة أخرى كالأفعال والحروف الناصبة والجازمة وغيرها، لأنّ كلام الرضي فيه من كلام ابن جني الشيء الكثير:« وإنّما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررتُ بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق

به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه ، لا لشيء غيره ، وإنّما قالوا لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح.»[55]

وعليه اعتبروا العامل النحوي علامة أو دليلا مرشدا للعلامة الإعرابية في المعمول الذي يصحبه وليس عاملا على الحقيقة ؛ وهذا ما تثبته علاقة التلازم التي تحدث عنها ابن جنيّ والتي فسّرت بها طبيعة العوامل في الخطاب النحوي.

8- خاتمة:

يبدو أنّ إشكالية المناظرة كانت تضمر فكرة جدلية عند النحاة الأوائل ، يمكن صياغتها كالآتي: هل المعنى عامل؟ وإن كان عاملا فما طبيعته؟ ولمَ هو عامل عند البصريين في نوعين هما: الابتداء ورافع الفعل المضارع ، ويرفضون أن تكون العوامل المعنوية التي يقرها الكوفيون ضمن هذه الأنواع كالعائد وغيره؟ بينما يقر الكوفيون بعض العوامل المعنوية ويرفضون الابتداء ووقوع المضارع موقع الاسم؟ ما دام العامل كما قال ابن جني هو مضامة اللفظ للفظ ، وليس عاملا على الحقيقة.

فالذي صنع التميز في خطاب هذه المناظرة هو الاستدلال النحوي العقلي المناسب لهذا النوع من الخطابات ، وطبيعة الدليل النحوي العقلي الذي أغنى عن الدليل السماعي في هذا المقام الحجاجي. كما أن ما يلفت الانتباه في أقوال الرعيل الأول من هؤلاء الأفذاذ هو عدم اختبائهم وراء عبارة " قال العالم الفلاني"(حجة السلطة/ النموذج) لتبرير مواقفهم, بل كانوا يأخذون برأي الجماعة من العلماء ويتمسكون بها لتصير جزءا من قناعتهم وينطلقون في إثبات ما ذهبوا إليه بالأدلة الدامغة والحجج اللائحة بمراعاة أمرين مهمين الأسبق منهما: الواقع اللغوي للعربية وتنوع استعمالاتها والثاني عدم الخروج عن الأصول العامة المتفق عليها لوضع نظام علمي واصف ومعلل لهذا الواقع ؛« ذلك أنّ علماء العربية في توجههّم لدراسة اللغة يحتفظون لأنفسهم بحرية الرأي ، وانطلاق الفكر ، فلا يعرفون الحجر على الآراء ، ولا تقديس رأي الفرد, ممّا علت منزلته ، فكلّ منهم يُجرّب ملكاته الذهنيّة ويستنبط آراء جديدة بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان ، وأدرك من عمق الدلالة ضمن مبادئ اللغة ، وقواعد العربية وأصولها.»[56]

ولا يمكن بأي حال الاستفادة ممّا تقترحه اللسانيات التداولية - بأبعادها المعرفية والحجاجية والتواصلية - من وسائل منهجية تأويلية إلا في ظل مراعاة خصوصية النصوص التراثية العربية ، وهذا ما يصدق على خطاب المناظرة الذي تضمَّن نسقا استدلاليا يتكون من ثلاث

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

بنى رئيسية: واحدة حجاجية والثانية حوارية والثالثة معرفية علمية ، أضمرت كل واحدة منها جملة من المقاصد والدلالات النحوية ، حيث وجهتها أفعال كلام المتناظرين باعتبارين هما: أن العلاقات الحجاجيّة في المناظرة علاقات تواصليّة من جهة ، وعلاقات تبنى على تناقض مواقف الطرفين من جهة ثانية وهذا يظهر حين يسعى كل واحد منهما إلى هدم دعوى خصمه وبناء دعواه.

9- مصادر البحث ومراجعه:

1- أبحير محمد: خطاب المناظرة في الأدب الأندلسي من القرن الرابع إلى نهاية القرن الثامن الهجري, دار كنوز المعرفة ، عمان الأردن ، ط1 ، 2015م.
2- الإستراباذي الرضي محمد بن الحسن: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، ويحي بشير مصري ، إدارة الثقافة والنشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1993 ، القسم الأول ، ج1 ، ص52.
3- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد ، إشراف: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 2007.
4- الأوراغي محمد: نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة ، الدار العربية للعلوم ناشرون, دار الأمان ، منشورات الاختلاف ، بيروت ، الرباط ، الجزائر ، ط1 ، 2010م.
5- ابن تيمية أبو العباس تقي الدين: درء تعارض العقل والنقل ، تح: محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط2 ، 1991م.
6- ابن تيمية أبو العباس تقي الدين: الرد على المنطقيين ، إدارة ترجمان السنّة ، باكستان ، ط3 ، 1977.
7- ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص ، تح: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، ط1 ، 1952م.
8- ابن قيّم الجوزية محمد بن أبي بكر: إرشاد القرآن والسنّة إلى طريق المناظرة وتصحيحها وبيان العلل المؤثّرة ، دراسة وتحقيق عبد الرزاق الشوا ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ودار الفكر ، دمشق ، سورية ، ط1 ، 1996م.
9- باديس نور الهدى: دراسات في الخطاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط1 ، 2008م.

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

10-البعزاتي بناصر: الاستدلال والبناء ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط1 ، 1999م ، ص79/77.
11- الحاج صالح عبد الرحمان: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، دار موفم ، الجزائر ، ط1 ، 2007م.
12- الحويدق عبد العزيز: "مقاربة حجاجية لمناظرة أبي حنيفة مع المُلحدين" ، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته ، مجموعة من المؤلفين ، إشراف وتحرير: حافظ إسماعيلي علوي ، دار الروافد الثقافية ، ابن النديم ، ط1 ، 2013م.
13- الدهري أمينة: الحجاج وبناء الخطاب في ضوء البلاغة الحديثة ، شركة المدارس ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط1 ، 2010م.
14- الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط3 ، 1979م.
15- السّكوني أبو علي: عيون المناظرات ، تحقيق سعد غراب ، منشورات الجامعة التونسية ، 1976م.
16- الشنقيطي محمد الأمين: آداب البحث والمناظرة ، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي ، دار عالم الفوائد ، المملكة العربية السعودية ، د/ت.
17- الشهري عبد الهادي بن ظافر: استراتيجيات الخطاب ، مقاربة لغوية تداولية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2004م.
18- شوقي ضيف: المدارس النحوية ، دار المعارف, القاهرة, مصر ، ط7 ، 1968م.
19- صليبا جميل: المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ، بيروت ، لبنان ، 1982م.
20- طروس محمد: النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية ، دار الثقافة والمطبعة الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط1 ، 2005م.
21- طه عبد الرحمن: التواصل والحجاج ، سلسلة الدروس الافتتاحية ، جامعة ابن الزهر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، المملكة المغربية ، السنة الجامعية 1994/1993.
22- العثمان حمد بن إبراهيم: أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة ، دار ابن حزم ، بيروت لبنان ، ط2 ، 2004م.
23- القفطي أبو الحسن علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ومؤسسة الثقافة العربية ، القاهرة ، بيروت ، ط1 ، 1986م.

24- المبخوت شكري: "نظرية الحجاج في اللّغة"، من أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم, إشراف حمودي صمود, كلية الآداب جامعة منوبة, تونس, 1998.
25- المبخوت شكري: الاستدلال البلاغي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت لبنان ، ط2 ، 2010م.
26- الميداني عبد الرحمن حسن حنبكة: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، دار القلم ، بيروت ، دمشق ، ط2 ، 1981م.

27- Adam (Jean-Michel) : Les textes types et prototypes: Récit, description, argumentation, explication et dialogue, 3ème édition, Nathan, Paris, France, 1997.
28- Anscombre (Jean- claude)- Ducrot (Oswald), Pierre: L'argumentation dans la langue, Mardaga Edition, Bruxelles, Belgique,1983.

29- Moeschler (Jacqes): Argumentation et conversation, éléments pour une analyse pragmatique du discours, Hatier-Credif, Paris, 1985.
30- Simonet (Rene et jean): L'argumentation : stratégie et tactique, les éditions d'organisation, Paris, 1990.

10- الهوامش والإحالات:

[1] ينظر: الدهري أمينة: الحجاج وبناء الخطاب ، في ضوء البلاغة الحديثة ، شركة المدارس ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط1 ، 2010م, ص08.

[2] ينظر: القفطي أبو الحسن علي بن يوسف ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ومؤسسة الثقافة العربية ، القاهرة ، بيروت ، ط1 ، 1986م ، ج2 ، ص83. وينظر: الأنباري أبو البركات عبد الرحمن: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد ، إشراف: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 2007 ، ج1 ، ص49. وشوقي ضيف: المدارس النحوية ، دار المعارف, القاهرة, مصر ، ط7 ، 1968م ، ص112/113.

[3] Adam (Jean-Michel) :Les textes types et prototypes : Récit, description, argumentation, explication et dialogue, 3ème édition, Nathan, Paris, France, 1997, p104.

[4] ابن تيمية أبو العباس تقي الدين: درء تعارض العقل والنقل ، تحقيق: محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط2 ، 1991م ، ج1 ، ص234.

[5] ينظر: المبخوت شكري: الاستدلال البلاغي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت لبنان ، ط2 ، 2010م ، ص15.

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

[6] ينظر: البعزاتي بناصر: الاستدلال والبناء، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1999م، ص77/79.

[7] طه عبد الرحمن: التواصل والحجاج، سلسلة الدروس الافتتاحية، جامعة ابن الزهر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المملكة المغربية، السنة الجامعية 1993/1994، ص05.

[8] القياس المُغالط:" يتمثّل في حجة موسومة بضعفها العقلي في مقابل قوتها البلاغية." ينظر: أمينة الدهري: الحجاج وبناء الخطاب، في ضوء البلاغة الحديثة، ص77. ويسمى القياس البلاغي أيضا أو المُغالطة.

[9] صليبا جميل: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، 1982م، ص67.

[10] Simonet (Rene et jean): L'argumentation :stratégie et tactique, les éditions d'organisation, Paris, 1990, p101.

[11] ينظر: طروس محمد: النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، دار الثقافة والمطبعة الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005م، ص24/25.

[12] الدهري أمينة: الحجاج وبناء الخطاب، ص08.

[13] المرجع نفسه، ص08/09.

[14] المرجع نفسه، ص09.

[15] المرجع نفسه، ص18(الهامش).

علينا أن نشير إلى أمر مهم وهو أن بعض علماء الأصول ونظار المسلمين يوسعون مفهوم الدليل حيث يجيزون تعدد مقدماته، واعترضوا على تعميم القياس الأرسطي على كل المسائل والمطالب ؛ ولذلك ليس كل ما يطلب فيه الدليل يحتاج إلى مقدمتين بالضرورة ولا تكفي في جميعه المقدمتان، بل يذكر ما يحصل به البيان والدلالة، سواء كان مقدمة أو مقدمتين أو أكثر. كما أشار إلى ذلك ابن تيمية رحمه الله. ينظر: ابن تيمية أبو العباس تقي الدين: الرد على المنطقيين، إدارة ترجمان السنّة، باكستان، ط3، 1977، ص250/251.

[16] Moeschler (Jacqes): Argumentation et conversation éléments pour une analyse pragmatique du discours, Hatier-Credif, Paris, 1985, p10.

[17] ibid, p46

[18] ibid, p46/47

[19] ibid, p49

[20] ibid, p52/54

[21] ibid, p54/55

[22] طروس محمد: النظرية الحجاجية، ص110.

[23] Moeschler (Jacqes): Argumentation et conversation, p56/58.

[24] ibid, p56/57

[25] طروس محمد: النظرية الحجاجية، ص111.

[26] Moeschler (Jacqes): Argumentation et conversation, p62.

[27] Anscombre (Jean- claude)- Ducrot (Oswald), Pierre: L'argumentation dans la langue, Mardaga Edition, Bruxelles, Belgique, 1983, p6.

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

وينظر: المبخوت شكري: "نظرية الحجاج في اللّغة" ، من أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم, إشراف حمودي صمود, كلية الآداب جامعة منوبة, تونس, 1998, ص360.

[28] في الجزء الأول من هذا المقال تم تحليل نص المناظرة وفق أصول فن المناظرة وعلم الجدل وهو بعنوان:" مفهوم المناظرة في الخطاب النحوي وآلياتها الاستدلالية - مناظرة الجرمي والفراء في العامل المعنوي أنموذجا-".

[29] جاء في نص المناظرة: (لم رفعوا زيداً؟ وعبارة: لم رفعتم زيداً؟) وقد أشار إليها محقق الإنصاف وصححها لتكون مناسبة للإجابة التي بعدها في الموضعين المشار إليهما في متن النص. الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ج1 ، ص49.

العثمان حمد ابن إبراهيم: أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنّة ، دار ابن حزم ، بيروت لبنان ، ط2 ، 2004 ، ص493.[30]

[31] ينظر: الشهري عبد الهادي بن ظافر: استراتيجيات الخطاب ، مقاربة لغوية تداولية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2004م ، ص52 وما بعدها. و ينظر أنواع الاستراتيجيات الخطابية في:

Simonet (Rene et jean): L'argumentation : stratégie et tactique, les éditions d'organisation, Paris, 1990.

يختلف مضمون ومقاصد الاستراتيجيات حسب المقام ونوع المتلقي ؛ فلا يمكن تمييز السخرية من التعجيز في مثل من أمر أحدهم بشرب الماء والمتلقي يجهل بأنّ الإناء فارغ إلاّ من خلال المؤشرات السياقية والخطابية. فمضمون الحجة في التعجيز: الاستحالة ، ومضمون الحجة في السخرية الجمع بين النقيضين في الخطاب بحيث تلقى الفكرة ويراد عكسها.

[32] الحويدق عبد العزيز: "مقاربة حجاجية لمناظرة أبي حنيفة مع المُلحدين" ، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته ، مجموعة من المؤلفين ،

إشراف وتحرير: حافظ إسماعيلي علوي ، دار الروافد الثقافية ، ابن النديم ، ط1 ، 2013م ، ج4 ، ص317.

[33] أبحير محمد: خطاب المناظرة في الأدب الأندلسي من القرن الرابع إلى نهاية القرن الثامن الهجري, دار كنوز المعرفة ، عمان الأردن ، ط1 ، 2015م, ص174.

[34] السكوني أبو علي: عيون المناظرات ، تحقيق: سعد غراب ، منشورات الجامعة التونسية ، 1976م ، ص71.

[35] العثمان حمد ابن إبراهيم: أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة ، ص326.

[36] شوقي ضيف: المدارس النحوية ، ص186.

[37] ابن تيمية: الرد على المنطقيين ، ص165.

[38] طروس محمد: النظرية الحجاجية ، ص64.

[39] العثمان حمد ابن إبراهيم: أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنّة ، ص396.

[40] المرجع نفسه ، ص396.

[41] المرجع نفسه ، ص387.

[42] المرجع نفسه ، ص388.

[43] الشنقيطي محمد الأمين: آداب البحث والمناظرة ، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي ، دار عالم الفوائد ، المملكة العربية السعودية ، د/ت ، ج2 ، ص90. وينظر: العثمان حمد ابن إبراهيم: أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنّة ، ص391/392/393.

[44] السكوني أبو علي: عيون المناظرات ، ص96.

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

[45] الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ، ص46.

[46] ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، ط1 ، 1952م ، ج1 ، ص109.

[47] الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط3 ، 1979م ، ص43.

[48] الحاج صالح عبد الرحمان: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، دار موفم ، الجزائر ، ط1 ، 2007م ، ج1 ، ص329.

[49] الأوراغي محمد: نظرية اللسانيات النسبية: دواعي النشأة ، الدار العربية للعلوم ناشرون, دار الأمان ، منشورات الاختلاف ، بيروت ، الرباط ، الجزائر ، ط1 ، 2010م ، ص103. يصطلح الأوراغي على المعمول بتسميته: قابلا لأنه يقبل علامات وأثر العامل.

[50] المرجع نفسه ، ص104/105.

[51] المرجع نفسه ، ص105.

[52] المرجع نفسه ، ص106.

[53] الإستراباذي الرضي محمد بن الحسن: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، ويحي بشير مصري ، إدارة الثقافة والنشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1993 ، القسم الأول ، ج1 ، ص52.

[54] المرجع نفسه ، ص64.

[55] ابن جني: الخصائص ، ج1 ، ص109/110.

[56] ابن قيّم الجوزية محمد بن أبي بكر الدمشقي: إرشاد القرآن والسنّة إلى طريق المناظرة وتصحيحها وبيان العلل المؤثّرة ، دراسة وتحقيق: عبد الرزاق الشوا ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ودار الفكر ، دمشق ، سورية ، ط1 ، 1996م ، ص72/73.

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583